

المغرب: استمرار ردود الفعل حول محاولة الهجرة الجماعية نحو سبتة المحتلة وجمعية حقوق الإنسان تدخل على الخط

18 - سبتمبر - 2024



حجم الخط + - 🗨 🔍 🌐 + -

الرباط ـ «القدس العربي»: ككرة الثلج، تستمر تداعيات وردود فعل أحداث المسأسة الإنسانية الناتجة عن محاولة الهجرة الجماعية غير النظامية عبر اقتحام المعبر الحدودي لمدينة سبتة المحتلة، بعد دعوات في وسائل التواصل الاجتماعي، استجاب لها الآلاف من الشباب والقاصرين، بالرغم من الإجراءات الأمنية المشددة منذ أسبوع، مما حولها إلى عملية هروب كبير.

كما جرّت غضباً وانتقاداً لاذعاً للحكومة المغربية ورئيسها، واتهامات بكونها تتحمل المسؤولية الأولى فيما آلت إليه أوضاع الشباب بالبلاد، وأن سياساتها سببت إحباطاً لهذه الفئة، فيما طفت على السطح من جديد تقارير رسمية مخيفة تقول بأن زهاء مليون ونصف مليون من الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و35 سنة لا يدرسون ولا يعملون ولا يمارسون أي نشاط.

«الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» دخلت على خط أحداث مدينة الفينديك المجاورة لمدينة سبتة المحتلة، وقالت إن الدافع الوحيد للمشاركين في الهجرة الجماعية، هو «البحث عن الحق في العيش الكريم وفرص شغل تحفظ الكرامة الإنسانية، مما يؤكد فشل جميع السياسات العمومية التي كانت تروج لإدماج الشباب وتوفير العمل اللائق».

*فشل للمنظومة التربوية

وأضافت ضمن بلاغ اطلعت عليه «القدس العربي»، أن وجود المئات من القاصرين غير المرافقين، بعضهم ذوو أعمار صغيرة جداً مقارنة مع التحديات التي تنتظرهم في هذه المحاولات، «عنوان بارز لفشل المنظومة التربوية واستفحال ظاهرة الهدر المدرسي وغياب تكافؤ الفرص أمام الجميع في الولوج إلى مدرسة عمومية ذات جودة».

واعتبرت الجمعية محدثة ضمن بلاغها بلغة شديدة اللهجة، أن انتماء معظم المرشحين للهجرة إلى شمال المغرب وخصوصاً مدينة المضيق والفينديك وإقليم تطوان، بما في ذلك المناطق الريفية المجاورة، مع وجود شباب وقاصرين من مدن مغربية مختلفة، ثم تعدد الجنسيات الإفريقية أساساً، يؤكد «غياب بدائل حقيقية للشغل في المنطقة بعد إغلاق المعبر الحدودي، ثم فشل جميع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الاستجابة لحاجيات الشباب».

وأبرزت الجمعية الحقوقية أن المقاربة الأمنية في معالجة قضايا الهجرة، لم تحل أبداً دون تكرار المحاولات اليومية بشتى الوسائل البرية والبحرية، وكثرة الضحايا والغرقى، مع وضع حواجز في مختلف الطرقات وحالة التوتر التي عانت منها مدينة الفينديك والمدن المجاورة، نتيجة الاعتقالات وعمليات الترحيل المستمرة، بدون أي تأطير قانوني لحظر التجول والحد من حرية التنقل مما فتح الباب للتعسفات وعمليات الترحيل غير القانونية، والتي طالت أحياناً بعض أبناء المنطقة نتيجة عدم حملهم لبطاق التعريف الوطنية، إضافة إلى التدخلات التعسفية وما يصاحبها من «ضرب وتعنيف وتكسير وأخذ للهواتف»، وفق تعبير البلاغ.

وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بناء على معطيات متوفرة حول «انتهاك السلامة الجسدية للشباب والقاصرين خلال محاولاتهم العديدة للهجرة غير المنظمة»، ب«تحريك المتابعة الفورية في حق كل المتورطين في جرائم الضرب والتعنيف والتعديب غير القابلة للتقادم والموثقة على نطاق واسع، ومحاسبة كل المسؤولين عن إهدار المال العمومي في العديد من المشاريع الموجهة للتنمية والشباب على مستوى محافظة المضيق الفينديك، والتي تم الاكتفاء بإعفاء بعض المسؤولين عنها دون متابعة أو تحقيق».

*فشل الحكومة في تدبير الشأن العام

وقطرت شببية حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي المعارض الشمع على الحكومة ورئيسها، وسجلت ضمن نداء صادر عقب «الملتقى الوطني الثامن عشر لشببية العدالة والتنمية»، بأسف شديد أن ما عرفته مدينة الفينديك، ورأت أنه «نتيجة طبيعية ومباشرة لفشل الحكومة في تدبير الشأن العام». كما دعت الحكومة إلى العمل بجدية لتبني سياسات فعالة وشاملة للتصدي لأسباب الهجرة السرية، من خلال توفير فرص شغل حقيقية للشباب، ودعم البرامج التنموية التي تركز على خلق بيئة اقتصادية تتيح للشباب فرص العيش الكريم داخل وطنهم.

ونتهت شببية «العدالة والتنمية» الحكومة إلى «تبعات فشلها في الوفاء بالتزاماتها بخصوص ملف التشغيل، حيث فاقت نسبة البطالة 13 في المئة، وفاق عدد العاطلين مليوناً و600 ألف». كما استهجنت الأسلوب الحكومي في صناعة وتدبير الأزمات القائم على القرارات العشوائية وعلى التصعيد في تنفيذها، في الوقت الذي يفترض في الحكومات حل الأزمات لا إذكاؤها، كما هو الحال في التعامل مع رجال التعليم في السنة الماضية، ومع طلبة الطب والصيدلة هذه السنة، حيث إن مصير أكثر من 25.000 طالب لا يزال مجهولاً.

وحمل النداء رئيس الحكومة ومعه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار المسؤولية المباشرة عن هذه الأزمة واستمرارها، وطالبهم بالتوقف عن لغة التصعيد والتشكيك، والاستجابة للمطالب المعقولة للطلبة المعننين. كما نددت شببية حزب «العدالة والتنمية» مرة أخرى بتصميم الحكومة على تسقيف سن الولوج إلى ماريات التعليم في 30 سنة، بما يحرم آلاف الشباب المغربي من حقهم في اجتياز الحصول على الشغل وفق مبدأ الاستحقاق.

*مساءلة أمام البرلمان

محاولات «الهروب الجماعي» إلى سبتة الخاضعة للإدارة الاسبانية جرّت وزراء في حكومة أخنوش إلى المساءلة في البرلمان، حيث وجّه فريق «التقدم والاشتراكية» المعارض في مجلس النواب مراسلة تطلب حضور وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، لمناقشة موضوع «خلفيات وحيثيات وقائع محاولات الإقدام على هجرة جماعية غير نظامية».

وقال فريق «التقدم والاشتراكية»: «راجت على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً قد تكون لها علاقة بالموضوع وتُجهلُ لحد الآن حيثياتها وموثوقيتها، لكنها تلحق ضرراً بليغاً بسمة بلادنا وبمجهوداتها على أكثر من صعيد»، في إشارة إلى صور توثق اعتقال عشرات الشباب المرشحين للهجرة وعلى ظهورهم علامات الضرب. وأكد أنه من الضروري فتح نقاش الحكومة مع ممثلي الأمة، من أجل تبديد كل الالتباسات المحيطة بهذه الوقائع، وتفسير خلفيات وحيثيات هذه الأحداث وما يُرافقها من تضارب القراءات والتأويلات، وكذا من أجل تدارس المؤسسات التنفيذية والتشريعية؛ بغض النظر عن احتمالات افتعال وقائع أو أحداث بعينها، للعوامل الكامنة وراء استجابة شباب وقاصرين ل«نداءات مشبوهة» من أجل الهجرة الجماعية وغير المشروعة».

ودعا الحزب المعارض إلى مناقشة «السياسات العمومية المفترضة أن تُوجّه لإخراج ملايين الشباب من وضعيات اجتماعية مقلقة، وأيضاً من أجل تدارس كيفية تعامل سلطات بلادنا مع مثل هذه الأحداث، إنْ على المستوى الاستباقي أو على صعيد المعالجة البعدية، سياسياً وتواصلياً وقانونياً وتنموياً وأمنياً».

ووجه النائب البرلماني محمد والزين، عن حزب «الحركة الشعبية» المعارض، سؤالاً كتابياً للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، حول غياب صوت الحكومة عن نازلة الفينديك والشروع الجماعي لآلاف الشباب في الهجرة نحو سبتة المحتلة وتداعيات هذه الأزمة الخطيرة وغير المسبوقة.

وسأل والزين الحكومة حول الإجراءات المستعجلة للكشف عن حقيقة ما وقع ويقع بمحيط الفينديك، وكذا تصورها لمعالجة أسباب ودافع عودة خيار الهجرة السرية بشكل كمي ونوعي غير مسبوق، وحول البدائل الحكومية لتسطير سياسات عمومية جديدة لضمان الإدماج الإيجابي والفعلي للشباب في مختلف مناحي الحياة العامة وفي صلب الدولة الاجتماعية وخيار النموذج التنموي الجديد.

وقال النائب البرلماني إن هذه العملية «تُسائل بشكل مباشر صناعة السياسات العمومية الموجهة للشباب في مختلف أبعادها، خاصة في ضوء تقارير هيئات ومؤسسات الحكامة التي كشفت عن مؤشرات وأرقام دقت ناقوس الخطر حول الأوضاع المزرية التي تعيشها قاعدة واسعة من الشباب المغربي الذي تولدت له قناعة راسخة كونه خارج حسابات السياسة العمومية الموجهة له».

🗨 🔍 🌐

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني *